

العدو يفترح وحده كونه في الميزة مع الضفة الغربية والاردن

في مقابلة صحافية مع مجلة «تايم» الأمريكية جدد شمعون بيريس ، وزير دفاع العدو دعوته القديمة القتالة « بتسوية سياسية للضفة الغربية المحتلة عن طريق اتحاد كونفدرالي بين « إسرائيل » والضفة الغربية والاردن .

وذكر بيريس بأنه سيكون هناك مستويان من الإدارة ، أحدهما إقليمي ، والثاني فيدرالي ، وقال : « معظم القضايا ستقرر على مستوى إقليمي ، لكن شؤون الدفاع والشؤون الخارجية ستكون خاضعة للحكومة الفيدرالية » .

وتأتي دعوة شمعون بيريس التي أطلقها أخيراً ليست باعتبارها تصريحاً معلقاً في الهواء ، بل إن له صلة وثيقة بالذي يجري في الساحة العربية ، ومع طبيعة المخطط الذي تنفذه أجهزة وزارة الدفاع الصهيونية الآن .

— فعربياً .. فإن المعركة في لبنان ، والتي تستهدف تصفية المقاومة وتركيبتها ، هي واحدة من أبرز حلقات المؤامرة « الأمريكية - العربية - الإسرائيلية » ، ويقوم النظام السوري العميل وحلفاؤه الانعزاليون وكسل قوى الثورة المضادة وأبرزها النظام الرجعي الأردني بمشابة الاداة الضاربة لتنفيذ الجزء الهام من مخطط تصفية القضية الفلسطينية والثورة ، ذلك بشكل الأرضية



بيريس

الجيدة عربياً لتصريحات شمعون بيريس ومشروعه « الاتحاد الكونفدرالي » والذي سيضم سوريا - نظام حافظ الأسد فيما بعد .

— واسرائيلياً .. فإن الجزء المتم والذي يشكل الأرضية المكتملة لدعوة شمعون بيريس هو : مشروع الدمج الجديد الذي بدأت حكومة العدو في تنفيذه والداعي إلى « دمج الأقلية العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في الحياة الإسرائيلية » على صعيد الواقع ، والمقصود « بالبرنامج السياسي » هو خلق إطار من دباب وبقية قافلة العملاء الجدد .

وتصریح شمعون بيريس بذكرنا بتصريحات السادات خلال العام المنصرم ، والتي قال فيها بان عام ١٩٧٦ سيكون عام الفلسطينيين ، حيث يعرف مسبقاً السادات ونظام حكمه العميل خطوات المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي والتي تجري تنفيذ حلقاته في لبنان وسوريا والاردن والأرض المحتلة ، بعد ان افتتح نظام السادات مزاد الخيانة العلني للامة العربية وللقضية الفلسطينية ولثورتها ، وما هو الاسد ونظام حكمه الرجعي يثبت جداره في ميدان السباق الخياني ويكاد ان يتفوق في هذا المزاد القذر على قرينه السادات وشقيقه ملك العمالة في الاردن .

مستعمرات صهيونية جديدة في الأراضي السورية!

وفي الوقت الذي تبني فيه سلطات العدو الصهيونية مستوطناتها في الأراضي السورية بكلمة واحدة عن هذا النشاط الاستيطاني الاستعماري في الجولان ، فقد سجلت جماهير شعبنا الاصيل موقفاً اخر تماماً مناقض لموقف الغزاة السوريين لارض الوطن اللبناني وقامى ثورته الفلسطينية وحركته الوطنية اللبنانية ، حيث انفجرت جماهير شعبنا منتفضة منذ اللحظة الاولى التي حاول فيها المستوطنون الصهاينة من جماعة « جوش امونيم » اقامة مستوطنتهم في قرية كفرقدوم ، وتظاهرت واصطدمت بالغزاة الصهاينة ومنعتهم بالقوة - قوة ارادتها ورفضها للمحتل الفاصب ، واجبرت سلطات الاحتلال على بحث الموضوع في الكنيست ، وعلى مستوى وسائل الاعلام الصهيونية والاجزاب ، وكان ان اذعن المحتلين لارادة جماهيرنا وقررت عدم اقامة مستوطنة في كفر قدوم ، واصدرت في اثر ذلك مستوطني جوش امونيم بضرورة الرحيل عن كفر قدوم .

٢٨ مستوطنة زراعية ، و١٥ قرية صناعية . ومن الجدير بالذكر أن سلطات العدو انشأت في منطقة الجولان منذ احتلالها عام ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٧٥ (٢١ مستوطنة) ، ومنذ بداية عام ١٩٧٦ بدأ العمل لاقامة مستوطنات اخرى .

وايضاً ... مما يجدر ذكره ، فإن سلطات الفاشست السورية في الوقت الذي تصمت صمت التأميرين الخونة على مثل هذه الحقائق التي تجري يوماً في اراضي الجولان المحتلة ، فانها تسمع وتسحق اية دورية فلسطينية فدائية تريد العبور الى الأراضي المحتلة عبر سوريا ، لتنفيذ عمليات عسكرية ضد المحتلين الصهاينة الغزاة لارض الجولان العربية ، واذا صدف واقلت القبض سلطات العمالة السورية على دورية فدائية متوجهة نحو اهدافها في الوطن المحتل ، فان جحيم التعذيب والاضطهاد ينتظرها .

وتأتي هذه الموجة الجديدة من النشاط الاستيطاني لسلطات الاحتلال ، بعد ان اقرت في الكنيست ، خطة شاملة للاستيطان في الأراضي المحتلة (٤٨ ، ٦٧) .

تواصل سلطات الاحتلال زرع مستوطناتها (الزراعية - العسكرية) في ارض الجولان السورية المحتلة ، واقامة المزيد من الحقائق الاستيطانية التي تكرس احتلالها لجزء غال من الارض العربية المحتلة في الجولان تحت اسم وبعر النظام السوري العميل الفصالح حتى اذنيه في مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية .

فقد اعلنت اوساط وزارة داخلية العدو خلال هذا الاسبوع ان حكومة رايبين قد « اقرت خطة العشرين سنة لاقامة مستوطنات في مرتفعات الجولان السورية » . وتتوقع دوائر سلطات الاحتلال ان يصبح عدد المستوطنين الصهاينة في الجولان حتى نهاية هذه الفترة ٤٠٠٠٠ مستوطن .

وتشتمل الخطة على اقامة بلدة تضم حوالي ٢٠٠٠٠ مستوطن وسط المرتفعات الى جانب اقامة

اليوم ، كما يحتمل ان يحين الوقت عندئذ لمواجهة الموضوع الفلسطيني ، وان يرافق ذلك تحريض ودفع واتجاه لتصعيد عمليات « الارهاب » .

روح المقاومة تضاعف

اعترفت شالوميت ألوني الوزيرة السابقة في حكومة العدو الصهيوني وعضوة الكنيست ، بتصاعد روح المقاومة في صفوف الشباب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ .

وقالت في مقال نشرته الصحف الصهيونية في تل أبيب الاسبوع الماضي ، ان جيل الشباب العرب في المناطق المحتلة يشكل قوة رافضة للاحتلال لا يستهان بها وان لسدى هؤلاء الشباب الاستعداد الكامل



« الانجازات العديدة » التي حققها كما يدعي . وقال رايبين امام مجموعة من المتطوعين في الحرس الاهلي « لا تزال نواجه صراعاً مستمراً ، احد دلائله عمليات « الارهاب » ضد المدنيين ، مع أن من المحتمل بعد عام أو أكثر عندما نبلغ مرحلة المواجهة السياسية ، أن تكون هذه

وأضاف دايان « ان الوجود الاسرائيلي على الضفة الشرقية لخليج السويس الذي يفضلته نراقب الملاحه في قناة السويس هو سبب للحرب بالنسبة لمصر بينما هناك دلائل مشجعة كثيرة تدل على أن رغبتها في القتال تتضاعف يوماً بعد يوم » .

وطالب دايان بالابقاء على المراقبة في النقاط الاستراتيجية في الضفة الغربية ، كما أعلن عن استعداد اسرائيل للانسحاب من قريتين أو ثلاث فقط من قرى الجولان مقابل انتهاء حالة الحرب .

عجز عن مواجهة الصراخيين

اعترف رئيس حكومة العدو بالهجز

تسويات دايان!

صرح موشي دايان في مؤتمر عقد في مستعمرة افرون الواقعة في شمال الارض المحتلة ان على اسرائيل ان تقبل الانسحاب من منطقة سيناء المطلة على خليج السويس ومن جزء من الجولان في مقابل اتفاق ينهي حالة الحرب .



٧ ملايين دولار خسائر العمال

اعلن في الوطن المحتل ، ان خسائر شركة الطيران الصهيونية « العال » قد بلغت لهذا العام ٧٥ - ٧٦ - ٧ ملايين دولار . كما بلغت خسائر « العال » بنتيجة الاضرابات المستمرة لعمال وموظفي الشركة ٣٠٠ مليون ليرة .

الزمن في الجيرة الصهيونية

اعرب « اهارون يادلين » وزير المعارف الصهيوني عن قلقه بسبب ابحام الشباب الصهاينة عن الجيرة

كبيراً ، وازداد التضخم المالي ، كما ان مداخيل عام ١٩٧٥ لم تسد قيمة التكاليف ..» .

واشار زبار الى عدم فعالية خفض قيمة الليرة « الاسرائيلية » المتواصل والذي يستهدف معادلة التضخم المالي ، والذي بلغت نسبته ، بالمائة عام ١٩٧٥ . ووصف زبار الوضع الاقتصادي الاسرائيلي بالخطورة .

وخروجاً من المأزق الاقتصادي ، وتلافياً لزيد من الانهيار ، فقد اقترح حاكم بنك « اسرائيل » المركزي « فرض نظام طوارئ لانقاذ الاقتصاد » .

وقد علقت صحف العدو على اقتراح زبار هذا ما وصفته بأنه « يطلب تنفيذ برنامج انتحار اقتصادي ، وليس برنامج انقاذ اقتصادي » .

اسرائيل تعترف بانهبائها الاقتصادية

اعلن « موشيه زبار » حاكم بنك « اسرائيل » ان هنالك أزمة اقتصادية خانقة ومتزايدة تعصف بالكيان الصهيوني ، حيث أكد زبار « فقدان الامل في تحسن ميزان المدفوعات للسنة المنصرمة ، وان العجز قد بلغ (٤١) بليون دولار) في حين وصلت الديون والقروض الواجب تسديدها من قبل الكيان (٥٥) بليون دولار) بالإضافة الى ٥٥ مليون دولار سنوياً على سلطات الاحتلال ان تدفعها وهي قيمة الفائدة الدورية الترتبة على هذه الديون .

واضاف زبار ممدداً جوانب أزمة الكيان الاقتصادية فقال : « ان